

Distr.: General
14 March 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أنشطة المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١	أولاً- مقدمة
٣	٣-٢	ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة
٣	٢٢-٤	ثالثاً- أنشطة المعاهد الاقليمية والمعاهد المنتسبة
٣	٤	ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين
٥	٥	باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين
٧	٦	جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة
٩	٨-٧	دال- المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين
١١	٩	هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية
١٣	١١-١٠	واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة
١٥	١٢	زاي- المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

E/CN.15/2005/1 *

050505 V.05-82239 (A)



الصفحة	الفقرات	
١٧	١٤-١٣ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
١٨	١٦-١٥ المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة
٢٠	١٨-١٧ معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني
٢٢	١٩ المركز الدولي لمنع الجريمة
٢٤	٢١-٢٠ معهد الدراسات الأمنية
٢٧	٢٢ المعهد الكوري لعلم الإجرام
٢٨	٢٣ أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية

أولاً - مقدمة

١- أُعدّ هذا التقرير وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢، الباب رابعاً، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ٢١/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٣/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، ويستند إلى مساهمات وردت من المعاهد والمراكز التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

ثانياً - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

- ٢- عملاً بالنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة المرفق بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩، المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩، قُدر تقديم تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة إلى لجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويرد تقرير المجلس في إضافة لهذا التقرير (E/CN.15/2005/4/Add.1).
- ٣- وتُعرض في إضافة لهذا التقرير الأنشطة التي يضطلع بها المعهد الأقليمي (E/CN.15/2005/Add.1).

ثالثاً - أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة

ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٤- خلال الفترة المستعرضة، شملت أنشطة معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ما يلي:

(أ) الدورات التدريبية والحلقات الدراسية:

١- الدورة التدريبية الدولية الـ ١٢٧، المعقودة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ حول تنفيذ تدابير فعالة في مجال معاملة المجرمين بعد مرور ٥٠ سنة على وضع معايير الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

٢- الدورة التدريبية الدولية الـ ١٢٨ المعقودة في الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حول تدابير مكافحة الجريمة الاقتصادية بما في ذلك غسل الأموال؛

٣٤ الحلقة الدراسية الخاصة التاسعة لكبار موظفي العدالة الجنائية في الصين، المعقودة في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٤، حول إدارة العدالة الجنائية بصورة فعالة وفقا لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها: السبيل السليم لحماية الحقوق ومعاقبة الجرائم؛

٤٤ الدورة الدراسية الخاصة باندونيسيا حول الدراسة المقارنة للنظم القانونية والقضائية لأجل إصلاحها، المعقودة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٤ والتي نظمتها وزارة العدل اليابانية بالتعاون مع معهد آسيا والشرق الأقصى؛

٥٤ حلقتان دراسيتان لفائدة موظفي اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في تايلند، عُقدتا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، ثم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛

٦٤ الحلقتان الدراسيتان الثانية والثالثة حول إعادة تنشيط النظام التطوعي لمساعدة المفرج عنهم إفراجا مشروطا في الفلبين، المعقودتان في آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

٧٤ الدورة التدريبية الخاصة الخامسة بشأن نظام معاملة الأحداث الجانحين في كينيا، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛

٨٤ الدورة التدريبية الخاصة السابعة حول مراقبة الفساد في مجال العدالة الجنائية، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛

(ب) التعاون التقني:

١٤ أوفد معهد آسيا و الشرق الأقصى بعثة إلى كينيا في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٤ لمساعدة وزارة الداخلية والتراث الوطني في مشروع لإعداد معايير تطبق على الصعيد الوطني في مجال معاملة الأحداث الجناة؛

٢٤ سافر أستاذان من معهد آسيا والشرق الأقصى إلى الأرجنتين، والسلفادور وكوستاريكا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، للقيام ببحث من أجل حلقات دراسية حول إصلاح نظام العدالة الجنائية في بلدان أمريكا اللاتينية من المزمع عقدها من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧، بالتعاون مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين؛

(ج) إجراءات مكافحة الإرهاب- تم إلقاء محاضرة حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أثناء حلقة العمل التي نظمتها وزارة العدل اليابانية في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٤ لصالح دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتشجيع على الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛

(د) الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية- يتولى معهد آسيا والشرق الأقصى والمكتب السويدي المعني بالجرائم الاقتصادية المسؤولة عن تنظيم حلقة العمل المتعلقة بتدابير مكافحة الجريمة الاقتصادية، بما في ذلك غسل الأموال، التي من المزمع عقدها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نظم معهد آسيا والشرق الأقصى اجتماعاً تحضيرياً لحلقة العمل تلك.

باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٥- أثناء الفترة المستعرضة، اضطلع معهد أمريكا اللاتينية بالأنشطة التالية:

(أ) إجراءات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد- ساعد معهد أمريكا اللاتينية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم اجتماع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية، الذي عقد في سان خوسيه، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد أعقبت الاجتماع الإقليمي التحضيري حلقة دراسية لمدة يومين حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥) والبروتوكولات الملحق بها (المرفقان الثاني والثالث لقرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥ ومرفق القرار ٢٥٥/٥٥) وحول ترويج التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مرفق قرار الجمعية العامة ٤/٥٨). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نظم معهد أمريكا اللاتينية حلقة دراسية في سان خوسيه، لترويج إذكاء الوعي باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وحضرها ما يزيد على ٢٠٠ شخص من الأكاديميين والمشرعين والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني؛

(ب) إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص - بتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة، صاغ معهد أمريكا اللاتينية اقتراحاً لحكومات المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى لكي تقوم، خلال ثلاث سنوات، بتنفيذ تدابير عملية وصياغة إصلاحات تشريعية وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وفق اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها. ووافق الفريق الاستشاري المعني بالهجرة في أمريكا الوسطى والمكسيك على الاقتراح الذي قدم أثناء اجتماع عقد في مدينة بنما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

- (ج) إجراءات مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة- أعد معهد أمريكا اللاتينية الفصل الخاص بالأسلحة النارية في التقرير الوطني الذي نشر في عام ٢٠٠٤ عن حالة الأمة في الوقت الحالي في كوستاريكا؛
- (د) إجراءات مكافحة الإرهاب- عمل معهد أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، على مشروع يجري تنفيذه مع بلدان المنطقة لصوغ مبادئ توجيهية تشريعية من أجل تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب (A/56/1002-S/2002/745، المرفق) والصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب. وعقدت حلقتنا عمل إقليميتان للخبراء في سان خوسيه، في كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ويتم التخطيط لحلقات دراسية وطنية تعقد أثناء سنة ٢٠٠٥؛
- (□) الإجراءات المتعلقة بقضاء الأحداث- عقدت حلقة دراسية من أجل تحليل مدونة قوانين جديدة بشأن الطفولة والمراهقة، وتعزيز نظام قضاء الأحداث، في كولومبيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. كما تم تقديم المساعدة إلى مجلس الشيوخ الوطني المكسيكي في مناقشة وتحليل مشروع قدمه الفرع التنفيذي في الجمهورية الاتحادية بشأن نظام العدالة الجنائية؛
- (و) الإجراءات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة بالنساء في نظم العدالة الجنائية- واصل معهد أمريكا اللاتينية، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، تنفيذ برنامجه في مجال التدريب القضائي لإدماج منظور جنساني والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في النظم القضائية في بلدان المنطقة؛
- (ز) الإجراءات المتعلقة بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية- يعكف معهد أمريكا اللاتينية، بالاشتراك مع معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، على تنفيذ برنامج مدته عامان يتألف من دراسة استقصائية شاملة وتحليل لمسألة إدماج معايير وقواعد حقوق الإنسان في التشريعات والتنفيذ العملي لتلك الصكوك في نظم العدالة الجنائية في بلدان أمريكا اللاتينية. وأثناء هذه الفترة، عقدت حلقتان دراسيتان في سان خوسيه، في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وعقدت حلقة دراسية واحدة في بوينس آيرس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن المقرر نشر استنتاجات المشروع في عام ٢٠٠٥.

(د) إنفاذ القانون والعنف العائلي - استكملت، في استونيا، الدورات التدريبية للمسؤولين المعنيين بقضايا العنف العائلي. ويجري إعداد تقرير تقييمي؛

(□) ترويج إصلاح العدالة الجنائية وتعزيز المؤسسات القانونية - يواصل المعهد الأوروبي القيام بمهامه بوصفه عضواً نشطاً في أعمال التعاون الأوروبي في ميدان الأبحاث العلمية والتقنية بشأن شبكة العدالة التصالحية، كما طلب ذلك المنتدى الأوروبي لأجل الوساطة بين الضحايا والجناة والعدالة التصالحية؛

(و) استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:

١٠٠ الخدمات ذات الصلة بالمخدرات في سجون أوروبا الوسطى والشرقية - شارك المعهد الأوروبي في مشروع موله الاتحاد الأوروبي واستُكمل في تموز/يوليه ٢٠٠٤، تمت في إطاره دراسة الخدمات المتعلقة بالمخدرات في سجون ١٠ من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وسيصدر المعهد الأوروبي تقريراً شاملاً عن استنتاجات المشروع في أوائل عام ٢٠٠٥؛

٢٠٠ سيواصل المعهد الأوروبي مشاركته في وضع صك من أجل جمع المعلومات ذات الصلة وفي أوائلها من البلدان عن استخدامها لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها؛

(ز) المشاريع والوظائف والمهام الأخرى:

١٠٠ مؤتمر مجلس أوروبا لوزراء العدل الأوروبيين - في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر مجلس أوروبا لوزراء العدل الأوروبيين المزمع عقده في هلسنكي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ساعد المعهد الأوروبي وزارة العدل الفنلندية على صوغ استبيان بشأن البعد الاجتماعي لنظام العدالة الجنائية من أجل إحالته إلى وزارات العدل في جميع الدول الأعضاء، وعلى تحليل الردود الواردة على الاستبيان، كما ساعد على وضع التقرير المقدم إلى المؤتمر؛

٢٠٠ المشاركة في المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي:

أ - الضعف في مواجهة الإفساد الذي تمارسه الجريمة المنظمة على عمليات مراقبة الحدود المشروعة فيما يتعلق بالهجرة - إضافة إلى هذا المشروع المخطط له، يشارك أحد موظفي المعهد الأوروبي في الفريق التوجيهي لمشروع وطني خاص

بكلية الشرطة الفنلندية وحرس الحدود والجمارك ويهدف إلى دراسة أنماط العمل العملية لتلك السلطات على جانبي الحدود الفاصلة بين فنلندا وروسيا؛

ب- درء الإجرام- الهدف هو استحداث آليات ومعارف تساعد مقرري السياسات ورجال الأعمال، على الصعيد الوطني وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، على تقييم مخاطر الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم، والحد منها؛

ج- دراسة حول جمع البيانات المتعلقة بالتمييز القائم على أسس مختلفة داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتقديم التقارير عنها- قدّم هذا التقرير إلى المفوضية الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

٣- المرجع الأوروبي لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية- هذا نشاط مواز لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة. وقد واصل أحد موظفي المعهد الأوروبي مشاركته في مداورات فريق المرجع بصفته خبيراً؛

٤- الدراسة الاستقصائية الدولية حول الإبلاغ الذاتي عن الجناح- شارك موظف من موظفي المعهد الأوروبي في تحضير الدراسة الاستقصائية الثانية؛

٥- أشكال النفوذ غير الاعتيادية الممارسة على القضاة وأعضاء النيابة العامة في فنلندا وليتوانيا- يضع المعهد الأوروبي للمسات النهائية على تقرير عن بحوث أُجريت بشأن عمليات التهديد والعنف والرشوة والابتزاز التي يتعرض لها أعضاء النيابة العامة والقضاة في مجال عملهم، وسينشر في عام ٢٠٠٥؛

٦- جمع المعلومات ونشرها وتقديم المنح الدراسية- ما زال المعهد الأوروبي يصدر تقارير ووثائق أخرى لتوزيعها على نطاق واسع ويقدم منحاً دراسية إلى باحثين وإحصائيين ممارسين أوروبيين مبتدئين.

دال- المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٧- خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير شملت الأنشطة الخاصة التي قام بها المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ما يلي:

(أ) إجراءات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية- أوفدت بعثة استشارية إلى دار السلام في أيار/مايو ٢٠٠٤ ونُظمت حلقات عمل في بوركينا فاسو ومالي لتدريب المدربين في مجالات اهتمام كل بلد فيما يتصل بانتشار الإجرام عبر الوطني والحاجة إلى عمل

متضافر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، باستخدام اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها كوسائل فعالة لمحاربة الجريمة؛

(ب) اتفاقيتا تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة- دأب المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على مواصلة جهوده لإتمام المراحل النهائية للمشروعين الخاصين بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، بدعم من وزارتي الخارجية والعدل في الولايات المتحدة الأمريكية. وما زالت الجهود مستمرة لترتيب اجتماع للوزراء والخبراء لمناقشة مشروعى اتفاقيتي تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة لكي ينظر فيهما قادة الدول التابعة للاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمتهم في وقت لاحق؛

(ج) الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة في أفريقيا- تمت صياغة اقتراح يقضي بإحداث مركز لمراقبة الأسلحة النارية وهو الآن جاهز لمناقشته مع المانحين المرتقبين والشركاء المهتمين. بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع العام والوكالات المتعددة الأطراف. وتُبدل الجهود، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتشجيع التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٥)؛

(د) دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية حول الاختطاف- بعث المعهد الأفريقي استبيانات لعدة بلدان أفريقية كجزء من دراسة الأمم المتحدة عن آثار الاختطاف في أفريقيا؛

(هـ) دراسة استقصائية لمجالات الاهتمام البحثية للدول الأعضاء- كشفت الدراسة الاستقصائية لمجالات الاهتمام البحثية للدول الأعضاء عن قلق البلدان الأفريقية من تهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وما انفك المعهد الأفريقي يعمل على زيادة وعي بلدان المنطقة ويتلقى طلبات بشأن كيفية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، من خلال توفير المساعدة التقنية لإدماج الصكوك الدولية في التشريعات الوطنية وتشجيع التعاون بين أجهزة أمن الدولة على مستويات مختلفة، من ضمن أشياء أخرى. واستفادت مالي من هذه المساعدة التي يُنتظر أن تُوسّع لتشمل بلدانا أخرى في غضون عام ٢٠٠٥؛

(و) منع الجريمة- نُظمت حلقة عمل بشأن الاستراتيجيات الفعالة والمستدامة لمنع الجريمة، وهي الأولى من سلسلة أنشطة ترمي إلى تشجيع الدول الأعضاء في أفريقيا على استخدام وتطبيق صكوك الأمم المتحدة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويقدم المعهد

الأفريقي المساعدة التقنية لإدماج أحكام الصكوك الدولية في التشريعات المحلية وخطط العمل الوطنية. وعلى إثر حلقة العمل التي عقدت في مقر المعهد الأفريقي لفائدة مختلف الشركاء المعنيين بمنع الجريمة في أوغندا، توضع الآن ترتيبات لتنظيم حلقة دراسية مماثلة في بلدان أخرى من المنطقة عام ٢٠٠٥؛

(ز) الاتجار بالنساء والأطفال- يعد المشروع الخاص بالاتجار بالنساء والأطفال نشاطا آخر يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في المعهد الأفريقي على تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، ولا سيما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية (المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥). وقدم المعهد الأفريقي المساعدة التقنية إلى الجهود الرامية إلى إدماج اتفاقية الجريمة المنظمة في خطط العمل الوطنية، وهي خدمات استشارية ستقدم في بلدان أخرى؛

(ح) العمل الاجتماعي داخل السجون- قام المعهد الأفريقي بإعداد وتنظيم دورة توجيهية لفائدة موظفي الرعاية وإعادة التأهيل استغرقت ستة أسابيع من ٢١ أيار/مايو إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بالتعاون مع مصلحة السجون في أوغندا. وكانت مساهمة المعهد الأفريقي تتعلق بالعمل الاجتماعي داخل السجون. وكانت تلك هي الدورة الأولى في سلسلة من الدورات التخصصية التي ينوي المعهد الأفريقي تقديمها إلى الدول الأعضاء فيه؛

(ط) مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية- حضر المعهد الأفريقي الاجتماع الإقليمي الأفريقي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقد في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٠٤.

٨- وتوجد معلومات إضافية عن أنشطة ومبادرات المعهد الأفريقي في التقرير الخاص بذلك الموضوع، والذي أحاله الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين (A/59/175).

هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية

٩- شملت أنشطة المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية خلال عام ٢٠٠٤ ما يلي:

(أ) المحكمة الجنائية الدولية- نظم المركز الدولي في جامايكا وساموا حلقات عمل للمساعدة التقنية الخاصة بتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،^(١) مولتها وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية. ومكّن العمل في شراكة مع المدعين العامين

في جامايكا وساموا ومع شبكات المحكمة الجنائية الدولية من تأمين أموال إضافية ليتسنى للمشاركين من اسبانيا وباربادوس وغينيا الجديدة وترينيداد وتوباغو وجزر مارشال وفرنسا وفيجي وكندا والمكسيك ونيوي ونيوزيلندا حضور حلقات العمل. واستمر المركز الدولي ومعهد ليو لدراسة القضايا العالمية في مشروع إعداد دليل تشغيلي بشأن إنشاء وحدة الضحايا والشهود التابعة للمحكمة الجنائية الدولية وإدارتها إدارة فعالة. وتمول المشروع مؤسسة ماك آرثر؛

(ب) برنامج المؤسسات الإصلاحية- يعد هذا البرنامج واحدا من أقدم برامج المركز الدولي. وقد شارك المركز الدولي في أيار/مايو ٢٠٠٤ في حلقة عمل نظمتها في كينيا لجنة إصلاح القوانين قصد مراجعة قانون السجون في كينيا واقتراح تغييرات فيه. كما شارك المركز في أربع حلقات دراسية تدريبية بشأن حقوق الإنسان خصصت لكبار موظفي السجون، وساهم في وضع مشروع دليل للتدريب على حقوق الإنسان مخصص لموظفي السجون في كينيا. ونُظمت في بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حلقة دراسية حول بدائل الحبس. وأُحيل إلى المسؤولين الزامبيين تقرير تقييم الاحتياجات قصد مراجعته والتشاور بشأنه؛

(ج) قطاعا العدالة والأمن في بلدان الكاريبي - قام المركز الدولي بدراسة لفائدة الوكالة الكندية للتنمية الدولية عن فرص البرمجة في قطاعي العدالة والأمن في بلدان الكاريبي قصد تحقيق فهم أفضل للتحديات الأمنية التي تواجهها بلدان الكاريبي وتقديم يد العون لتحديد الفرص الهامة المتاحة للمساهمة في المساعدة الإنمائية دعما لقطاعي العدالة والأمن. وتناولت الدراسة قطاعي العدالة والأمن في جامايكا وغيانا وست دول أعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي؛

(د) برنامج الصين - استمر المركز الدولي، بمساعدة مالية من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، في دعم إصلاح القانون الجنائي ونظام العدالة الجنائية في الصين عبر تنفيذ مشروعين: مشروع تنفيذ المعايير الدولية في برنامج العدالة الجنائية ومشروع التعاون وإصلاح النيابة العامة المشترك بين كندا والصين؛

(□) مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية - أعد المركز ورقة النقاش الأساسية لحلقة العمل حول تعزيز إصلاح العدالة الجنائية بما في ذلك العدالة التصالحية، المزمع عقدها في إطار المؤتمر الحادي عشر.

واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

١٠- شملت أنشطة المعهد الأسترالي لعلم الجريمة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ما يلي:

(أ) إجراءات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية- يعمل مشروع لوائح غسل الأموال، في إطار برنامج الجريمة عبر الوطنية، على تقييم الاستجابة لتشريعات/لوائح غسل الأموال وأثرها على قطاعات الأعمال التجارية التي لم تكن منظمة في السابق. وتقوم الدراسة الوطنية للجريمة في مشروع صناعة صيد الأسماك بتقييم حجم الجريمة المنظمة في مجال صناعة صيد الأسماك ومدى تناسق النهج التشريعية الوطنية وكفاية الامتثال للتشريعات وإنفاذها من جانب مصائد الأسماك. وقُدِّمَ إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ تقرير، محدِّث بعنوان "مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم: أستراليا" من أجل الموافقة عليه؛

(ب) إجراءات مكافحة الفساد- قدم المعهد الأسترالي عرضاً بعنوان "المسائل المتعلقة بالفساد والجريمة: اتحادات الجريمة عبر الوطنية وعلاقتها بالاتجار" خلال ندوة الاتجار بالأشخاص: مسائل الأمن البشري والتنمية، التي عقدت في كانبيرا في ١ و ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛

(ج) إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص- قدم المعهد الأسترالي عرضاً بعنوان "الاتجار بالأشخاص في آسيا والمحيط الهادئ: ما مدى موثوقية البيانات؟" خلال ندوة الاتجار بالأشخاص، كما استضاف مائدة مستديرة عن المشاكل الحالية المرتبطة بالاتجار بالأشخاص والحلول المتعلقة بها في المستقبل؛

(د) إجراءات مكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة- يقوم البرنامج الوطني لرصد الأسلحة النارية، الذي أنشئ عام ١٩٩٧، بجمع البيانات ذات الصلة بأنماط الجرائم المرتبطة بالأسلحة النارية؛ وعدد الأسلحة النارية المسجلة في كل ولاية قضائية أسترالية وأنواعها؛ وعدد الأشخاص الحاصلين على رخص لحيازة الأسلحة النارية واستخدامها؛ والوفيات والإصابات الناجمة عن استخدام الأسلحة النارية؛ والجرائم المتصلة بالأسلحة النارية عموماً. وقام البرنامج الوطني لرصد جرائم القتل، الذي يعمل ضمن إطار المعهد الأسترالي منذ عام ١٩٨٩، خلال دراسة مصادر البيانات المتعلقة بجرائم القتل في أستراليا، بتسجيل استخدام الأسلحة النارية في جرائم القتل ووضع تلك الأسلحة القانوني أو غير القانوني؛

(ق) الإجراءات المتعلقة بمنع الجريمة- يسعى برنامج الحد من الجرائم واستعراضها إلى وضع السياسات وتنفيذ البرنامج وتقييم القدرات من خلال تقديم المشورة والتوجيه المتخصصين إلى منظمات مختلفة في جميع أنحاء أستراليا تشارك في العمل المتعلق بمنع الجريمة والحد منها. وتوجد الآن عدة برامج قيد العمل تتراوح بين استحداث نماذج لإدارة منع الجريمة وتقييم مبادرة الوالدية المسؤولة في غرب أستراليا؛

(و) الإجراءات بشأن منع الإيذاء- يدير المعهد الأسترالي مشروعاً خاصاً بالاعتداء الجنسي، وقد شارك مع الفريق الأسترالي في الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن ضحايا الجريمة في عام ٢٠٠٤؛

(ز) الإجراءات في مجال المؤسسات الإصلاحية والاحتجازية المجتمعية- يقوم البرنامج الوطني بشأن الوفيات أثناء الاحتجاز منذ عام ١٩٨٠ برصد عدد وطبيعة الوفيات التي تحصل أثناء الاحتجاز لدى الشرطة أو في السجن أو عند احتجاز الأحداث؛

(ح) إجراءات مكافحة الجرائم ذات الصلة بالتكنولوجيا الرقمية والحواسيب- يقوم مشروع الشراكة البحثية التابع للمركز الأسترالي للجرائم ذات الصلة بالتكنولوجيا الرقمية بدراسة طبيعة الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية ومداهما وأبعادها الإجرامية في أستراليا. وقُدمت المشورة إلى المركز الأسترالي للجرائم ذات الصلة بالتكنولوجيا الرقمية بشأن إعطاء الأولوية لأهداف عملية أو كسين (عملية تشمل مختلف أنحاء أستراليا موجهة ضد المجرمين الذين يستخدمون الأطفال في إنتاج المواد الإباحية على الإنترنت)؛

(ط) الإجراءات في مجال قضاء الأحداث- يدرس مشروع الأحداث السجناء في أستراليا البيانات ذات الصلة بعدد الشباب رهن الاحتجاز لدى أجهزة قضاء الأحداث؛

(ي) الإجراءات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة بالنساء في نظام العدالة الجنائية- يسعى المشروع المتعلق بتعاطي المجرمين للمخدرات، والذي تموله إدارة الادعاء العام، إلى قياس مقدار تناول المخدرات، بما فيها المخدرات غير المشروعة، بين الجناة المحكوم عليهم. وركز المشروع خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ على السجناء البالغين؛

(ك) مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية- أعد المعهد الأسترالي ورقة تقنية بعنوان "مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم: أستراليا؛ وهي تقرير عن التعاون على إنفاذ القوانين والمساعدة القضائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" من أجل حلقة العمل حول تعزيز التعاون الدولي على إنفاذ القوانين، بما في ذلك تدابير تسليم المجرمين، التي ستعقد في إطار المؤتمر الحادي عشر.

١١- وتم كذلك إصدار العديد من المنشورات، وهي موجودة مع تفاصيل إضافية عن برنامج عمل المعهد الأسترالي في موقعه على الإنترنت (www.aic.gov.au).

زاي- المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

١٢- أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، اضطلع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية بالأنشطة التالية:

(أ) برامج المساعدة التقنية:

١- البرنامج التدريبي المؤقت المعني بالمسائل القضائية والجنائية الأفغانية، الذي نظم في كابول من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤- وقد استند هذا البرنامج التدريبي إلى مهارات المشاركين وخلفياتهم، موفرا ٣٠٠ ساعة تدريب على مدى ١٨ شهرا في ٢٠ موضوعا اختيرت خصيصا لهذا الغرض، وشارك فيه ٤٥٧ أفغانيا (من ضمنهم ٥٢ امرأة) يمثلون مجموعة متنوعة من الاختصاصات والمناطق والانتماءات العرقية والخلفيات التعليمية. وقد صمم هذا البرنامج أيضا لكي يكون مكتفيا ذاتيا عن طريق إعداد مجموعة مختارة من القضاة الأفغان للعمل كمدرسين في المستقبل؛

٢- الدورة التدريبية حول قانون الإجراءات الجنائية الأفغاني المؤقت، المعقودة في كابول من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤- نظم المعهد الدولي دورة تدريبية حول قانون الإجراءات الجنائية المؤقت لصالح ١٢٠ أفغانيا من قضاة ومدعين عامين، ورجال شرطة وأساتذة قانون ومسؤولين في وزارة العدل؛

٣- التدريب المتقدم لصالح أفراد فرقة العمل المعنية بمكافحة المخدرات، الذي نظم في كابول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥- بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبتنسيق من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، قدم المعهد الدولي تدريبا متقدما لصالح ٣٠ من أفراد فرقة العمل المعنية بمكافحة المخدرات؛

٤- المبادرة الإقليمية في مجال العدالة، المتخذة في كابول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥- تعد المبادرة الإقليمية في مجال العدالة مشروعا نموذجيا لتوفير التدريب على القانون الجنائي المؤقت للقضاة، ورجال الشرطة وأعضاء النيابة العامة ومسؤولين حكوميين من ثلاثة أقاليم أفغانية (بلخ وكندز وباكوتيا).

ويرمي المشروع إلى تكوين مجموعة رئيسية من المدربين يمكنهم مساعدة أخصائيين مهنيين أفغان آخرين في الأقاليم على أداء عملهم. ويقوم بالتدريب بكامله مدربون أفغان سبق أن شاركوا في أحد برنامجي بناء القدرات التابعين للمعهد الدولي أو في كليهما؛

٥٠ البرنامج الدراسي لصالح الأكاديميين العراقيين، الذي نظم في روما وسيراكوزا في إيطاليا في تموز/يوليه ٢٠٠٤- في إطار المشروع المعنون: "رفع مستوى مهنة المحاماة: إصلاح التعليم القانوني في العراق"، عقدت حلقة تدريبية، دامت ١٠ أيام، لصالح ٣٣ أكاديميا عراقيا ينتمون إلى تسع جامعات عراقية، حول مسائل قانونية دولية شملت مواضيع مختلفة في مجال القانون التجاري الدولي والقانون الجنائي الدولي؛

(ب) الجريمة المنظمة عبر الوطنية- مؤلت وزارة العدل الإيطالية مشروعاً لترويج التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحققة بها. وقام المعهد الدولي بتنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع مركز الرصد المعني بالجريمة المنظمة ومجلس وزراء العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب. وفي سياق هذا المشروع نظم اجتماعان، أحدهما في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠٠٤ والآخر في تونس العاصمة في آذار/مارس ٢٠٠٤. وشارك في هذين الاجتماعين ممثلون على المستوى الوزاري من ٢٠ بلداً عربياً. ونتج عن ذلك تشكيل لجنة خبراء لوضع قانون نموذجي عربي بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وقد صيغ هذا القانون النموذجي، الذي يأخذ بعين الاعتبار أساليب التعاون الستة، أثناء اجتماعين: عُقد أحدهما في سيراكوزا في تموز/يوليه ٢٠٠٤ والآخر في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد قُدم القانون النموذجي إلى جامعة الدول العربية لأجل الموافقة النهائية عليه؛

(ج) المعايير والقواعد- في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، عقدت في سيراكوزا بإيطاليا، مائدة مستديرة لدراسة القوانين الانتقالية المقترحة في مجال العدالة الجنائية في حالات ما بعد النزاع، صاغها كل من معهد الولايات المتحدة للسلم والمركز الإيرلندي لحقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقام الخبراء، الذين مثلوا ستة بلدان عربية، باستعراض القوانين المقترحة وقدموا ملخصاً عن المسائل الحاسمة المتعلقة بالقيم التي تنطوي عليها القوانين ومقبوليتها في العالم العربي والإسلامي؛

(د) دورة التخصص في القانون الجنائي الدولي- في أيار/مايو ٢٠٠٤، نُظمت دورة التخصص الثالثة في القانون الجنائي الدولي في سيراكوزا بالتعاون مع الرابطة الدولية

لقانون العقوبات، ومعهد القانون الدولي لحقوق الإنسان التابع لجامعة دي بول بشيكاغو، وجامعات غالوي، ومالطة، ونانت وباليرمو وسان سيباستيان؛

(□) تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الإرهاب ومكافحته- قام المعهد الدولي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات ومنع الجريمة، بتنظيم اجتماع فريق خبراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن صوغ أدوات من أجل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. وقد اجتمع في سيراكوزا ٢٤ خبيراً دولياً من ٢٠ بلداً بهدف وضع صكوك جديدة للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية؛

(و) حماية الشهود- بالتعاون مع مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) ومركز الرصد المعني بالجريمة المنظمة، عُقدت حلقة دراسية في سيراكوزا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لصالح ٥٥ موظفاً من موظفي مكاتب حماية الشهود ينتمون إلى ٢٣ بلداً أوروبياً. وقد ركزت الحلقة الدراسية على الدعم النفسي للأشخاص العاملين في هذا الميدان؛

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية- شارك المعهد الدولي في تنظيم حلقتي العمل حول تدابير مكافحة الإرهاب، استناداً إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، وحول تعزيز التعاون الدولي على إنفاذ القوانين بما في ذلك إجراءات تسليم المجرمين، اللتين من المزمع عقدهما في نطاق المؤتمر الحادي عشر؛

(ح) الأنشطة الأخرى- خلال عام ٢٠٠٤، أصدر المعهد الدولي ثلاثة منشورات عن غسل الأموال والجريمة المنظمة، كان اثنان منها باللغة العربية.

حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

١٣- يجسد برنامج عمل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لعام ٢٠٠٥ الاحتياجات الحقيقية التي عبر عنها الموظفون الذين لهم صلة بأجهزة الأمن والعدالة الجنائية العربية.

١٤- وفيما يلي موجز لبرنامج عمل الجامعة لعام ٢٠٠٥:

(أ) كلية التدريب- تُنظم دائرة البرامج التدريبية ثماني دورات تدريبية تخصصية حول المواضيع التالية: مكافحة الجرائم المتعلقة بمهاجمة الصرافين والمؤسسات المالية؛ والتحقيق في حوادث الحريق؛ وتخطيط وتنفيذ الحملات الإعلامية بشأن حركة المرور؛ وطرق طلب دعم الناس من أجل التعاون مع أجهزة الأمن؛ ووسائل الإعلام ودورها في مناهضة الإرهاب؛ وحماية كبار الشخصيات؛ وإعداد المدربين؛ وعمليات التحري المتقدمة في قضايا المخدرات. كما تنظم الجامعة حلقات العمل بشأن ما يلي: تعزيز الأمن في الطائرات

والمطارات؛ والتكنولوجيات الحديثة لضمان منع الجريمة؛ وحقوق أفراد الدفاع المدني أثناء الحرب؛ ومكافحة الجريمة المتصلة بالاحتيايل؛ وتطوير مهارات الأشخاص العاملين في قسم الاتصالات؛

(ب) كلية علوم التحاليل الشرعية- تقدم هذه الكلية برنامجا تعليميا للحصول على دبلوم مهني في علوم التحاليل الجنائية، و ١٢ دورة تدريبية تطبيقية في مجال مختبرات التحاليل الجنائية؛

(ج) كلية اللغات- توفر هذه الكلية برنامجين اثنين في علم اللغات. يتعلق البرنامج الأول باللغة الانكليزية للأغراض الأمنية، بينما يتعلق الثاني بالحادثة والترجمة باللغة العربية؛

(د) مركز الدراسات والبحث- تم تنظيم هذا المركز على النحو التالي:

١- دائرة الدراسات والبحث التي ستقوم بست دراسات في المجالات التالية: الجرائم البيئية؛ وتأثير الإرهاب على التنمية؛ وطرق ضمان إرساء صلات الثقة بين منظمات الأمن ووسائل الإعلام؛ والترابط بين الفساد والجريمة المنظمة؛ وطرق ضمان التحويل إلى الحرف اليدوية؛ والتخصص في مرحلة ما بعد الرعاية وإعادة تأهيل الأشخاص المتهمين أو المحتجزين فيما يتعلق بحوادث إرهابية؛

٢- دائرة الندوات والاتفاقيات التي ستتنظم خلال عام ٢٠٠٥، سلسلة من الندوات، بما في ذلك ندوات بشأن التخطيط الأمني لمواجهة تحديات عصر العولمة؛ والإرهاب البيولوجي؛ ووسائل الإعلام والأمن؛ والتعاون الدولي على ضمان مكافحة المخدرات؛ ومفهوم الشرطة المجتمعية. وبالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة العدل الفرنسيين، ستتنظم هذه الدائرة مؤتمرا دوليا بشأن إدارة شؤون القضاء في العالم العربي؛

(□) مركز الإعلام والحواسيب- من أهم مبادرات المركز في هذا المجال إنشاء وإدارة عدة قواعد بيانات، بما في ذلك قاعدة بيانات عن القوانين وعن التشريعات العربية في مجال الأمن؛ وقاعدة بيانات عن مصادر المعلومات الأمنية العربية؛ ومكّنز عربي خاص بالعلوم الأمنية.

طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة

١٥- تضمن برنامج المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة لعام ٢٠٠٤ الأنشطة التالية:

- (أ) الشبكة العالمية للمعلومات المتعلقة بالعدالة- تواصل الشبكة العالمية للمعلومات المتعلقة بالعدالة (<http://www.wjin.net>) توفير المواد المرجعية لإتاحة الفرصة للباحثين من جميع أرجاء العالم للتواصل وتقاسم استنتاجات البحوث والأخبار المتعلقة بالجريمة والعدالة؛
- (ب) الإرهاب- يدير المعهد حاليا ١٣ مشروعا ممولا تتناول مسائل في العلوم السلوكية الاجتماعية ذات الصلة بالإرهاب وبالمجموعات الإرهابية؛
- (ج) الاتجار بالبشر- أكمل المعهد تقريراً عن الاتجار بالأشخاص في الولايات المتحدة شمل ٧٣ مقابلة مع ١٢ حالة اتجار في ثلاث مناطق بالبلاد، من أجل تحديد التدابير المؤدية إلى كشف الاتجار وملاحقته ومنعه بصورة ناجحة. ويجري العمل على مشروعين آخرين بشأن الاتجار بالبشر؛
- (د) سرقة الممتلكات الفكرية- شُرع في أربع دراسات جدوى تتناول مختلف جوانب المشكلة: الجريمة المنظمة، وجرائم العاملين المكتبيين، والقانون، والمنع؛
- (□) الجريمة المنظمة عبر الوطنية الآسيوية- يدرس المعهد حاليا جدوى إجراء عمليات تقييم بحثية متعددة الجنسيات لمجالات الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات الاهتمام الوطني المتبادل؛
- (و) تأثير الجريمة عبر الوطنية على العدالة الجنائية المحلية- يجري حاليا تنفيذ مشروع لتقييم طبيعة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية ومدى تأثيرهما على الأخصائيين الممارسين في مجال إنفاذ القانون على صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي في الولايات المتحدة؛
- (ز) قطع الأخشاب بصورة غير مشروعة وتهريبها- شرع المعهد في إجراء بحث من أجل وضع نموذج تقييمي لتدفقات الأخشاب المقطوعة بصورة غير مشروعة وتهريبها ابتداء من المصدر إلى نقطة الوصول؛
- (ح) الترجمة إلى اللغة الإسبانية- يدعم المعهد الترجمة إلى اللغة الإسبانية للمقالات الشاملة التي تكتب حول بحوث فعلية في مجالات مختارة من العدالة الجنائية .
- ١٦- يحتوي موقع المعهد الوطني للعدالة (<http://www.ojp.usdoj.gov/nij/>) على معلومات إضافية عن المنشورات والتقارير والأنشطة الجارية للمعهد، بينما يحتوي الموقع الشبكي

للمركز الدولي (<http://www.ojp.usdoj.gov/nij/international/>) على معلومات محدّثة عن المشاريع الدولية وأنشطة المعهد .

ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

١٧- أثناء الفترة المستعرضة، قام معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بتنفيذ الأنشطة المدرجة أسفله:

(أ) مشروع بحث حول استقلال القضاء في الصين (بحث دكتوراه)- كان مشروع البحث هذا يهدف إلى تقييم الجهاز القضائي الصيني على ضوء متطلبات استقلال القضاء في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قُدمت استنتاجات المشروع في أطروحة دكتوراه عام ٢٠٠٤؛

(ب) التعاون التقني- تشكّل برامج بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لدى الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية جزءاً أساسياً من أنشطة معهد راؤول فالينبرغ. ومن الأمثلة على العناصر الرئيسية لبرنامج بناء القدرات، الذي تموله أساساً الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، صوغ البرامج والتدريب ووضع المناهج الدراسية وإنتاج المواد التدريبية وتقديم الخدمات الاستشارية وتقديم الدعم لإنشاء مراكز التوثيق؛

(ج) التدريب- يشكّل تزويد مختلف الجهات الفاعلة بالتدريب في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد في مجال إدارة شؤون العدالة، مثل أجهزة الشرطة والقضاء والنيابة العامة ومصالح السجون ولجان مكافحة الفساد جزءاً هاماً من أنشطة معهد راؤول فالينبرغ. ففي عام ٢٠٠٤، أنجز المعهد برامج مماثلة في مجال بناء القدرات بالتعاون مع مؤسسات في الصين واندونيسيا وكينيا والمغرب وتركيا. وإضافة إلى برامج التدريب داخل البلدان، واصل المعهد أيضاً برامج المتعددة الأطراف والإقليمية المتقدمة في مجال حقوق الإنسان لفائدة كبار الموظفين الحكوميين والأكاديميين وممثلي منظمات غير حكومية .

(د) التعاون المؤسسي:

١٠- كان هذا البرنامج، الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع الصندوق الاستئماني لحقوق الإنسان في الجنوب الأفريقي، وهو منظمة إقليمية غير حكومية يقع مقرها في هراري، وقد استمر في ٢٠٠٤ وتضمن التعاون في أنشطة مكافحة

الفساد في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإنتاج دليل بشأن الروابط القائمة بين الفساد وحقوق الإنسان والحكم الرشيد؛

٢٠٠١، منذ عام ٢٠٠١، يضطلع كل من معهد راؤول فالينبرغ ومؤسسة سيبو الدولية للاستشارات الإدارية السويدية، بالتعاون مع النيابة العامة العليا في الصين، بمشروع يهدف إلى تعزيز قدرات أعضاء النيابة العامة ومعرفتهم في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان ودعم تطورهم الإداري. ولقد استمر هذا التعاون في عام ٢٠٠٤، واستُهلّت عمليات تعاون إضافية مع الكلية الوطنية للمدعين العامين، وكذلك، على مستوى المقاطعات، مع مصالح النيابة العامة في الصين؛

٣٠٠٣، في عام ٢٠٠٣، اتفق معهد راؤول فالينبرغ مع مصلحة السجون الكينية على التعاون من أجل إنتاج دليل تدريبي بشأن حقوق الإنسان لفائدة مصلحة السجون الكينية. وفي عام ٢٠٠٤، وضع مشروع دليل عن حقوق الإنسان بالتشاور مع مصلحة السجون واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، بصورة متزامنة مع أنشطة تدريبية لفائدة موظفي السجون. ومن المزمع نشر الدليل التدريبي في أوائل عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٤، بدأ التعاون أيضا مع قوة الشرطة الكينية في مجال التدريب على حقوق الإنسان وإصدار كتيب جيب عن حقوق الإنسان وضبط الأمن؛

٤٠٠٤، في عام ٢٠٠٤، أنهى معهد راؤول فالينبرغ ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين برنامجا مدته سنتان يتألف من دراسة استقصائية وتحليل شاملين لإدماج معايير حقوق الإنسان في التشريعات وتنفيذ تلك المعايير في قطاع العدالة الجنائية في أمريكا الوسطى والجنوبية؛

(هـ) المنشورات- في عام ٢٠٠٤، تواصل العمل على إنتاج منشور عن السوابق القضائية الدولية الملائمة بصورة خاصة لتعليم أفراد الشرطة وتدريبهم في مجال حقوق الإنسان، وعنوانه "Essential cases on human rights for the police; summaries of judgements, decisions and opinions of international courts and bodies" (قضايا أساسية بشأن حقوق الإنسان موجهة إلى الشرطة: ملخصات الأحكام والقرارات والآراء الصادرة عن محاكم وهيئات دولية. إضافة إلى ذلك، شُرع في سنة ٢٠٠٤، في إصدار طبعة ثانية من منشور "Police and Human Rights: a Manual for Teachers, Resource Persons and Participants in Human Rights Programmes" (الشرطة وحقوق الإنسان: دليل

للمعلمين والأشخاص المرجعيين والمشاركين في برامج حقوق الإنسان). وفي عام ٢٠٠٤، أصدر معهد راؤول فالينبرغ طبعته الثانية المنقحة "The Raoul Wallenberg Institute Compilation of Human Rights Instruments" (مجموعة معهد راؤول فالينبرغ لصكوك حقوق الإنسان).

١٨ - وللمزيد من المعلومات الإضافية عن أنشطة ومبادرات معهد راؤول فالينبرغ، يمكن الاطلاع على الموقع الشبكي للمعهد (www.rwi.lu.se).

كاف - المركز الدولي لمنع الجريمة

١٩ - في عام ٢٠٠٤، احتفل المركز الدولي لمنع الجريمة بستته العاشرة التي شهدت تزايدا في عدد أعضائه وتوسعا في برنامجه ودعمه قويا من قبل أعضائه. وأثناء الفترة المستعرضة، ركز برنامج عمل المركز على ما يلي:

(أ) معايير وقواعد منع الجريمة:

١ ' يتولى المركز، بدعم من الحكومة الكندية، تنظيم حلقة العمل المتعلقة باستراتيجيات منع الجريمة وأفضل الممارسات في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بالجريمة الحضرية والشباب المعرضين للمخاطر، التي يزمع عقدها أثناء المؤتمر الحادي عشر، وقام المركز بإعداد الورقة الخلفية لحلقة العمل تلك؛

٢ ' تم عقد حلقة التدارس السنوية الرابعة لمنع الجريمة في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حول الإدارة المستدامة لشؤون منع الجريمة والأمان الحضري على المستوى الحكومي المحلي والوطني والدولي؛

(ب) المساعدة الإستراتيجية والتقنية:

١ ' نظم المركز، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أول معهد تدريب دولي نموذجي شارك فيه ٤٠ مشاركا من ثمانية بلدان للمساعدة على وضع منهاج دولي لفائدة الأخصائيين الممارسين ومقرري السياسات في مجال منع الجريمة؛

٢ ' بالتنسيق مع برنامج المدن الأكثر أمانا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وشركاء آخرين، شارك المركز في صياغة مجموعة من أدوات منع الجريمة تتضمن مجموعة أدوات للشباب. وقد شارك المركز أيضا في أول

مؤتمر دولي حول شباب المدن المعرضين للخطر في أمريكا اللاتينية والكاريبية عقد في مونتيري بالمكسيك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

٣٤، استهل مشروعان للمساعدة التقنية لصالح وزارة الأمن العام بكيبك، كندا، يتعلقان بإنشاء مرصد لمنع الجريمة والأمان المجتمعي، وباختبار أدوات تقييم منع الجريمة على التوالي كجزء من مشروع رائد لتنفيذ سياسات منع الجريمة في خمسة مجتمعات محلية. وإضافة إلى ذلك، استمر البرنامج الدولي الثلاث سنوي حول التبادل بين المدن الذي وضعه المركز والذي جمع أخصائيين ممارسين ومسؤولين منتخبيين وممثلين عن إدارات المدن الثلاث التالية: مونتريال ولياج وبوردو؛

٤٤، أُعير أحد كبار موظفي جهاز الأمن في كيبك للمركز لمدة ثلاث سنوات للمساعدة على إعادة تنظيم العمل حول ضبط الأمن والمنع على الصعيد الدولي؛

(ج) التقارير والمنشورات وتبادل المعلومات:

١٤، أنهى المركز تقارير البحث والتحليل حول المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالمخدرات والكحول (الصادرة عن L'Observatoire français des drogues et des toxicomanies) (المرصد الفرنسي للمخدرات والإدمان))، ودراسة مقارنة لعمليات مراقبة الأمن الاجتماعي، واستعراضا دوليا أوليا لدور الشرطة في المدارس، وورقة بشأن العلاقة بين التكاليف والفوائد المتعلقة بمنع الجريمة. وإضافة إلى ذلك، صيغت وورقتان لأجل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: ورقة سياسية عن إدماج الأطفال والشباب في إدارة شؤون المدن، وورقة استراتيجية عن الشباب المعرضين للمخاطر في أفريقيا. ويتوفر المزيد من المعلومات حول منشورات ووثائق المركز على الموقع الشبكي للمركز؛

٢٤، عمل المركز مع المنظمة الدولية المعنية بالمرأة في المدن على إتمام التحضير الناجح لجوائز أمان المرأة لسنة ٢٠٠٤ الرامية إلى تشجيع أفضل الممارسات على مستوى الحكومة المحلية في كندا وعلى الصعيد الدولي. وقد تم تقديم الفائزين على الصعيد الدولي خلال المؤتمر الدولي الثاني بشأن المدن الأكثر أمانا للنساء والفتيات المعقود في بوغوتا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛

٣٤، تم إنشاء شبكة افتراضية عن منع الجريمة والشعوب الأصلية، كمشروع نموذجي للربط بين مقرري السياسات والأخصائيين الممارسين والباحثين في أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة. وقد نظم المركز حلقتي عمل حول "ما هو

المجدي؟" في مجال منع الجريمة أثناء مؤتمر جمعيات علم الإجرام المنعقد في باريس في أيار/مايو ٢٠٠٤؛

٤' تم تحديث موقع المركز على الإنترنت الذي كان قد أعيد تصميمه (www.crime-prevention-intl.org) لتوفير المزيد من المعلومات عن المنع، بما في ذلك الأدوات والممارسات والمزيد من الروابط مع منظمات منع الجريمة على الصعيد الدولي والمنشورات والمراجع. واستمر إصدار المجلة الشهرية الإلكترونية "International Observer" مع ارتفاع في عدد الاشتراكات بنسبة ٣٥ في المائة في جميع أرجاء العالم.

لام- معهد الدراسات الأمنية

٢٠- خلال عام ٢٠٠٤، قام معهد الدراسات الأمنية بالأنشطة التالية ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية:

١' (أ) الجريمة والأمن البشري- قام المعهد بما يلي:

١' أنجز دراسة استقصائية وطنية ونشرها حول ضحايا الجريمة في جنوب أفريقيا؛

٢' أعد مشروع ورقة موقفية بشأن المخدرات والجريمة في أفريقيا لفائدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

٣' شارك في فريق تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عمل على مشروع للتعاون بين بلدان الجنوب بغية صوغ أفضل الممارسات في مجال منع الجريمة في العالم النامي، وحضر اجتماعات في جامايكا هدفت إلى تشجيع التعاون بين هاتين المنطقتين الناميتين؛

٤' أجرى دراسة استقصائية وطنية حول الإيذاء في ملاوي؛

٥' قدّم حلقة عمل تدريبية في ديربان بجنوب أفريقيا لفائدة المدعين العامين في المحاكم حول الجرائم الجنسية؛

٦' استضاف اجتماعا للمنظمات الأفريقية غير الحكومية لاستعراض أداء ثماني حكومات أفريقية رئيسية فيما يخص احترام قضايا الأمن البشري مقارنة بالالتزامات المتعهد بها خلال اجتماعات رؤساء دول الاتحاد الأفريقي؛

٧٠٠ قدم مذكرات إلى برلمان جنوب أفريقيا بشأن مشروع الورقة البيضاء حول المؤسسات الإصلاحية في جنوب أفريقيا؛

(ب) إجراءات مكافحة الفساد- قام المعهد بما يلي:

١٠٠ نظم حلقة دراسية حول "ثلاث ضربات ضد الكسب غير المشروع" على مدى ثلاثة أيام، لتقييم آثار وطبيعة ثلاث قضايا أساسية لمكافحة الفساد في الجنوب الأفريقي؛

٢٠٠ ساهم في صياغة برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الإقليمي لمكافحة الفساد للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠؛

٣٠٠ وضع دليلاً لفائدة واضعي القوانين والأخصائيين الممارسين يتضمن دراسة مقارنة لبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربتها؛

٤٠٠ استضاف حلقة عمل على مدى يومين في بريتوريا لمناقشة التحديات التي يواجهها تنفيذ قانون جنوب أفريقيا لمنع أعمال الفساد ومكافحتها، وشارك في استضافة حلقة دراسية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول قياس مدى الفساد في جنوب أفريقيا؛

٥٠٠ شارك في مؤتمر دولي نظّمته كل من حكومة كينيا ومؤسسة الشفافية الدولية تحت عنوان: "الحكومات الجديدة المناهضة للفساد: تحدي الخلاص"؛

(ج) تدريب الشرطة- قام المعهد بالأنشطة التالية:

١٠٠ ساهم في صوغ مواد تدريبية بشأن الإيدز وفيرس لفائدة رجال الشرطة في الجنوب الأفريقي في دورة تدريبية في ويندهوك لفائدة رجال موظفي الشرطة في الجنوب الأفريقي؛

٢٠٠ استضاف دورة تدريبية في مابوتو حول العنف ضد المرأة والأطفال لفائدة أعضاء اللجنة الفرعية للتدريب التابعة للجنة التنسيق الإقليمية لقادة الشرطة في الجنوب الأفريقي؛

(د) مكافحة الإرهاب- قام المعهد بالأنشطة التالية:

١٠٠ استضاف الأحداث التالية: اجتماع لفريق خبراء الأمم المتحدة في كيب تاون حول تطبيق المبادئ التوجيهية للمساعدة التقنية في إطار التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ومؤتمر إقليمي في غابورون حول الإرهاب في الجنوب الأفريقي، وحلقتا عمل حول الإرهاب في زنجبار وتنزانيا، واجتماع مائدة مستديرة للخبراء حول تهديد الإرهاب البيولوجي؛

١٠١ شارك في مؤتمر دولي دام ثلاثة أيام حول التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكان قد نظم في الخرطوم كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة السودان لفائدة الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

١٠٢ اضطلع ببحث حول تشريعات مكافحة الإرهاب القائمة في بلدان في الجنوب الأفريقي، وأجرى بحثاً في ملاوي وناميبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة لتقييم آثار اللوائح المالية العالمية لمكافحة تمويل الإرهاب في القطاعات المصرفية في البلدان النامية في الجنوب الأفريقي؛

١٠٣ شارك في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الثاني بشأن منع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، الذي نظمه الاتحاد الأفريقي في الجزائر العاصمة؛

(□) الأسلحة الصغيرة - قام المعهد بالأنشطة التالية:

١٠٤ استضاف حلقة عمل في جوهانسبورغ بشأن فهم وتنظيم سمسرة الأسلحة في الجنوب الأفريقي؛

١٠٥ نظم حلقة عمل في موزامبيق لتقديم تقرير بحثي بعنوان "الأسلحة في موزامبيق: التقليل من العرض والطلب"؛

١٠٦ شارك في نيويورك في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة؛

(و) مكافحة غسل الأموال - قام المعهد بالأنشطة التالية:

١٠٧ نظم واستضاف الأحداث التالية: حلقة عمل وطنية في بلانتير حول غسل الأموال؛ وحلقة عمل خبراء لمدة يوم واحد في كيب تاون لفائدة خبراء في مكافحة غسل الأموال من الجنوب الأفريقي؛ واجتماع مائدة مستديرة في ويندهوك مع فرقة

العمل الناميية المعنية بمكافحة غسل الأموال؛ وحلقة دراسية إقليمية في نيروبي حول غسل الأموال؛

٢٤ ' شارك في حلقات عمل وحلقات دراسية حول غسل الأموال في كينيا وليسوتو وناميبيا والسنغال وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي؛

٣٤ ' دعم مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من خلال أبحاث وتمرين تقييم متبادلة أجريت في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛

(ز) مكافحة الجريمة المنظمة- قام المعهد بما يلي:

١٤ ' سهّل عقد اجتماع مائدة مستديرة وطنية لفائدة الجهات المعنية في زامبيا بشأن المصادقة على اتفاقية الجريمة المنظمة وتنفيذها؛ واستضاف حلقة عمل دون إقليمية للجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي في بريتوريا حول تنفيذ الاتفاقية، مع التركيز على تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وعقد اجتماع مائدة مستديرة للخبراء في ماسيرو مع فريق من كبار المسؤولين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية؛

٢٤ ' اجتمع مع ممثلين عن منظمات حكومية وغير حكومية في ليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وسوازيلند وزامبيا لإجراء مناقشات من أجل دعم وترويج تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول الجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد.

٢١ - وصدرت مجموعة كبيرة من المنشورات وهي متاحة على الموقع الشبكي للمعهد (<http://www.iss.org.za>)، ويتضمن الموقع الشبكي للمعهد مواقع أخرى مثل موقع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (<http://www.ceeac-eccas.org>)، ومدخل على الشبكة حول الأسلحة الصغيرة و المسائل المرتبطة بها في أفريقيا (<http://www.smallarmsnet.org>) وموقع المبادرة الأفريقية للأمن البشري (<http://www.africanreview.org>).

ميم- المعهد الكوري لعلم الإجرام

٢٢ - شملت أبرز الأنشطة التي قام بها المعهد الكوري لعلم الإجرام خلال الفترة المستعرضة ما يلي:

(أ) حلقات العمل والمؤتمرات:

١٤ الحلقة الدراسية الدولية الثالثة والثلاثون حول علم الإجرام التي تناولت التوجهات الدولية فيما يخص إصلاح العدالة الجنائية وعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

٢٤ حلقة العمل الدولية الرابعة والثلاثون حول علم الإجرام التي تناولت المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات في الشرق الأقصى وعقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

٣٤ سلسلة المحاضرات حول السياسات الجنائية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ حول القضايا الراهنة في نظرية الإجرام والأبحاث المتعلقة به في الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ب) إجراءات مكافحة الجرائم ذات الصلة بالتكنولوجيا الرقمية والحاسب:

١٤ ينظم المعهد الكوري حلقة العمل المعنية بتدابير مكافحة الجريمة ذات الصلة بالحاسب التي من المزمع عقدها أثناء المؤتمر الحادي عشر؛

٢٤ أصدر المعهد الكوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ورقة بحث حول موضوع التعاون الدولي لمنع جرائم الفضاء الحاسوبي؛

(ج) المنشورات- أصدر المعهد الكوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ورقة بحث حول المواضيع التالية: '١' الهبات غير القانونية وتجريمها؛ و'٢' إصلاح السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة؛ و'٣' حماية الأطفال ضحايا الجرائم الجنسية في الإجراءات الجنائية؛ و'٤' اكتظاظ السجون وبدائل الحبس؛ و'٥' قضاء الأحداث؛ و'٦' آفاق ومهام العدالة التصالحية في القانون الجنائي والتوجهات الدولية فيما يخص العدالة التصالحية في قضاء الأحداث؛

(د) إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص- في عام ٢٠٠٥، سيضطلع المعهد بمشروع بحث جديد حول منع الاتجار بالبشر في الشرق الأقصى.

رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية

٢٣- ركّز المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية أنشطته ومبادراته على ما يلي:

(أ) نظّم المجلس، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مؤتمراً دولياً عن الجريمة المنظمة والكوارث الإنسانية. وكانت الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر

تتمثل من جهة في اكتساب معرفة بظاهرة الجماعات الإجرامية المنظمة التي تستغل حالة الفوضى التي تعقب الكوارث الإنسانية لأغراض إجرامية، وبالفرص الجديدة المتاحة للجرائم التي تبرز في أعقاب الكوارث الإنسانية، وتتمثل من جهة أخرى، في دراسة وضع تدابير إنفاذ جديدة من منظور البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء؛

(ب) استضاف المجلس، بالتزامن مع مؤتمره السنوي، الاجتماع التنسيقي الرابع عشر لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ج) حضر المجلس جميع الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر ويقوم بتنسيق الاجتماعات والأنشطة الفرعية للمنظمات غير الحكومية أثناء انعقاد المؤتمر؛

(د) تشمل منشورات المجلس الاستشاري التي صدرت مؤخرا نشرة المجلس الربع السنوية "ISPAC Newsletter" التي تصدر بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. وأصدر بالتعاون مع الرابطة الدولية للإصلاحات والسجون، دليلا للتخطيط بعنوان "Correctional Facilities Needs Assessment and Master Planning; a Fast-Track Guide for Officials in Developing Nations" (تقييم احتياجات المرافق الإصلاحية ووضع تخطيط رئيسي لها: دليل موجز للمسؤولين في البلدان النامية)؛

(هـ) أقر المجلس مشروعين بحثيين إضافيين من المزمع تنفيذهما في عام ٢٠٠٥ هما: "الأمان والأمن في السياق الإقليمي: دراسة حالات" ومشروع لصياغة دليل تدريبي أساسي لفائدة العاملين في المجال الإصلاحي.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٨٧، رقم ٣٨٥٤٤.